لانه بالقوه لازم لماهيه الانسان مختص
بها ايضا وبالفعل مختص بها ايضا ومفارق
لها وهذا مذهب المتاخرين واما
المتقدمون فشرطوا ان تكون الخاصه
لازمه غير مفارقه لانها التي يعرف
بها ويرسم بانها كليه دخل فيها الكليات
تقال على ما تحت حقيقه واحده
فقط من الافراد قولا عرضيا خرج
به الجنس والعرض العام لانهما يقالان
على حقايق والنوع والفصل لان القول
على ما تحتهما ذاتي لا عرضي ولا حاجه
لقوله فقط بعد واحده والخاصه

قد تكون

١٠١

قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون
للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصه
نوع خاصه لجنسه ولا ينعكس فخاصه
الانسان كالضاحك خاصه للحيوان بمعنا
انها لا تتعاور الى غيره وخاصه الحيوان
كالحساس ليست خاصه للانسان بل
متعاورة الى غيره من سايز انواع الحيوان
كل من العرض اللازم والمفارق
واما ان تعم حقايق فوق واحده وهو العرض
العام كالمتنفس بالقوه والفعل
بالنسبه الى الانسان وغيره من
الحيوان لانها بالقوه لازم لماهيات

عرض العام